

2 – الدكتور جون جيكال:

عبر عن إرتياحه للمستوى الرفيع الذي ساد المناقشات ، و فيما يتعلق بقرار المجلس الدستوري الفرنسي، أشار إلى أن قراره تمس كذلك معيارية القوانين، و هي من شروط دستورية القوانين ، ولها قيمة بيداغوجية .

وعن مسألة التقنين، تحدث عن إهتمام فرنسا بهذا الجانب، وأن نصف التشريع الفرنسي مقنن في الوقت الراهن، و هناك لجنة للتقنين في مجلس الدولة، و هناك الجمع بين أحكام ذات الطابع التشريعي وأخرى ذات الطابع التنظيمي، و الإختيار بين الأصل و الفرع، وهذا يدل على قوة الجهد المبذول.

– وبالنسبة للتشريع الحكومي، والتشريع المنتدب، لاحظ أن الحكومة تملك الأغلبية في البرلمان، وهناك دورة وحيدة في السنة للبرلمان، إلى جانب وجود فترة لا ينعقد فيها البرلمان.

أما مجلس الدولة الفرنسي، هو أحد السلطات المهمة في فرنسا، ومن جماعات الضغط المهمة، ويشترك في صنع القوانين والأوامر وهو بمثابة غرفة ثالثة، وله علاقة بالمواطنين لضمان إحترام الحريات العامة، فهو قاضي دستوري، وهيئة قانونية وسياسية كبيرة.

– وبالنسبة للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ومآل السيادة الوطنية، لاحظ وجود إندماج إقتصادي دولي، ولا يبقى للدولة الوطنية سوى التطبيق، خاصة مع سمو المعاهدات الدولية على القانون، وأشار أن الخطر على القانون يأتي من عدم التوافق بين المصلحة الوطنية والمصلحة الخارجية.

– وعن الحكم الراشد، أعتبره الدكتور جيكال هو تقييم لنوعية الحكم السياسي في أي دولة، وهناك تدخل في سيادات الدول لأسباب إنسانية، وأكد على ضرورة إحترام المعاهدات الدولية، والنمط الديمقراطي والحريات، ويركز النظام الدولي على ضمان إحترام الحريات والحقوق على المستوى الدولي، و اعتبر ذلك تطوراً يتناقض مع السيادة الكاملة للدول.

3 – الدكتور لمين شريط:

لاحظ أن تدخلات المشاركين هي إثراءات للندوة، وأضاف ما أعتبره توضيحات، كما يلي؟

– عن البدائل المقترحة للتحكم في التضخم، وبعد مقارنة الجزائر مع فرنسا، اعترف بعدم وجود تضخم في الجزائر، ولكنه أشار إلى أننا مقبلون على هذه الظاهرة نتيجة التكيف مع الإتفاقيات الدولية، وسمو هذه الإتفاقيات على القانون، خاصة وأن البرلمان الجزائري لا علاقة له بالإتفاقيات إلا ما تعلق ببعض المعاهدات، وللتحكم في هذا التضخم المرتقب أكد على ضرورة تحديد معايير ومقاييس بالجوء إلى ثقافة مشاركاتية

للمواطنين في التشريع وصناعة القانون، وذكر بالمراسل التاريخية التي مر بها التشريع في الجزائر، و اعتبر أن التكيف مع التشريع الدولي يفرض نفسه علينا.

– بالنسبة للحكم الراشد والعولمة خاصة المثال المتعلق بالإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أشار الدكتور لمين شريط إلى ظاهرة عالمية اليوم وهي عولمة القانون، حيث لا مفر منها، ولم يعد الحكم الراشد مرتبطاً بالبعد الإقتصادي فقط بل سياسياً كذلك، إلى جانب تأثير وثقل الشركات المتعددة الجنسيات والتطور التكنولوجي الضخم، وبالتالي هي بحق منافسة للتشريع الوطني.

– وحول مجلس الدولة ودوره، سجل أنه يؤدي دوراً استشارياً لكنه مجهول ولا تظهر انعكاساته في المشاريع المطروحة أمام البرلمان.

– وعن الجوانب الإيجابية للتضخم، اعتبر هذا التساؤل يصب في الجانب الموضوعي.

وقال إن المقصود بالحالات الاستثنائية هي عبارة عن مجرد رد فعل لمواجهة الوضع الاستثنائي فقط، وهي حالات ظرفية، ولا تأخذ الوقت في صناعة القانون ودراسته.

– و اعتبر أن القانون المثالي كما أشار إليه الدكتور فاضلي إدريس يأخذ بعين الاعتبار قيم المجتمع، والأبعاد الأخلاقية و الواقعية، وهي أبعاد مهمة في صناعة القانون الجيد.

– وحول النصوص القانونية المتعلقة بالاستثمار، لاحظ وجودذبذبة وعدم الوضوح، وأن المشكل يتعلق بالعقار الصناعي خاصة، وهو يفرض نفسه. كذلك يستحسن إيجاد قوانين إطار في بعض الميادين، خاصة الخصوصية، المنافسة، علاقات العمل وغيرها.

– بالنسبة للإشكاليات المطروحة في ميدان الترجمة، سجل أن هناك فعلاً مشاكل يعيشها القضاة، خاصة وأن النصوص تصاغ عادة بالفرنسية وتترجم إلى العربية، وما يلاحظ أن الترجمة تكون عادة ضعيفة، واقترح لذلك لجنة متخصصة لمراقبة كل التشريعات الصادرة عن البرلمان، الشيء الذي لا وجود له في الجزائر.

وفي الأخير، قدم الأستاذ سعيد مقدم ملخصاً عن الندوة، وشكر الدكاترة الكرام، وكل المشاركين، وكل من ساهموا في تنظيم و إنجاح هذه الندوة، وخص بالشكر وزارة العلاقات مع البرلمان على تنظيمها لفعاليات هذه الندوة.

ورفعت الجلسة على الساعة الثانية بعد الزوال وست دقائق (س14 و د06).